

استعمال الخبز عوام وإنما الظهور في ما يجب العلم والقدرة وذلك منصف  
 هنا لو كان ثانياً من أهل بيتنا المانع من عدم الظهور بخط أو لاقه على  
 قول من مشهورين أصحهما أن يجب لأن العجز كما هو والى في وجهه أصحها  
 حيز التبري إذا كان الأصل فيها الطهارة لأنه حينئذ يكون قد استعمل  
 طاهر ثم شق في شخصه فيبقى الأمر غير على استصحاب الحال والذين بان عود  
 فالواصل أصحها بحسبنا بالتغير فهو بمنزلة نجس الأصل وقد زال الاستصحاب ليقين  
 النجاسة كما لو جرت إحدى امرئيه برضاع أو طلاق أو غيرها فإنه بمنزلة  
 من نكح امرأة الأصل عنه ومثله اشتباه الحلال بالحرام ذات زوج متوعدة  
 وأما إذا استتبه الطاهر بالنجس ونقلنا التبري أو لا تبري فإنه إذا وقع على  
 بدن الإنسان أو ثوبه أو طعامه حتى ولو لم يمسها لا ينجس لأنه الأصل الطهارة  
 وما ورد عليه مشكوك في نجاسته ونحن مفسرنا من استعمال أحداهما لأنه لا ترجح  
 بل يرجح فاما نجس ما أصابه ذلك فلا يثبت بالشك فصل في أصناف  
فوائد حكم نجاسته وأصنافها وأصناف بدنه فمن حكم نجاسته وأصنافها  
 هذا أصح على ما إذا اتفقوا الرجلان أحدهما أحدث أو أن أحدهما طهر  
 أحدهما وشبهه فإن أحدهما أنه لا يجزئ على واحد منهما طهارة ولا طهارة كان  
 هو من ذهب إلى في عين واحد القولين في مذهب أحمد لأنه الشك في  
 رجلين لا في واحد فتكلم واحد منهما إن يستصحب حكم الأصل في نفسه  
 والثاني أن ذلك بمنزلة الشخص الواحد وهو القول الآخر في مذهبنا  
 وهو أقوى لأن حكمه لا يوجب أو التحريم يثبت قطعاً في حق أحدهما فلا  
 وجه لرد غيره عما صح وما ذكرناه إذا استتبه الطاهر بالنجس حتى يثابها  
 جميعاً ويجب لأنه يثبت في العقل الحكم والاحتياط أحدهما لأن تحمله

دون الآخر لهذا من حصر من حصر في بعض الصور عند التركيب أو به  
 واستصحاب الحلال فاما ما كان حله لا يثبت ولا يحتمل الطهارة بحكم نجاسته  
 فكيف ينجس ولهذا لا يثبت أن في السجود وغيره بقية نجسة ولو لم يعلم  
 عنها ما وصل في مكان من غير العلم بالنجس صحته صلافة لأنه كان طاهر  
 يثبت ولو لم يعلم بالنجس وكذلك لو أصابه شيء من طهر أو من طهر ولو لم يعلم  
 بنجاسته وإن علم أن بعض طهر من السجود نجس ولا فرق في هذا بين  
 العدد المحصر وغير المحصر وبين القلنس وكما والمكثرت كما قيل ذلك في ألبانها  
 الاحتياط بالاحتياط لأنه هنا كما استتم الحلال بالحرام ولهذا شق في طهران  
 التحريم على الحلال وإذا استمر في النجاسته هل أصابت الثوب أو اليد من  
 العلامين يأمربن نجس ويجعل حكمه المشكوك فيه النجس كما يقوله مالك  
 وشيخنا فصل في نجاسته ذلك فإذ احتاط في وضع المشكوك فيه كان حسناً كما  
 روي في وضع السن للخصم الذي أسود من طول ما لبس ووضع غيره في  
 وتجويزه كونه علم فصل في نجاسته إذا وقع الكلب في اللبن ونجس اللبن طهر  
 فيه زبد من الحليب تلهس من الزبد أفتونا ما جازين فصل في نجاسته  
 الحريمه اللبن وعينه من الماء غير أنه هل ينجس بملافة النجاسة أو حكمه  
 حكم الماء فإنه قول العلماء وأما ما رواه عن أحمد وكذا كما أنه لأن  
 له في النجاسته الواقعة في الطعام الكثير أهل الخمسة فإنه قولان وأما لو وقع  
 الكلب في الطعام فلا ينجسه عندنا لأنه هذا على أحد قوليه العلماء والنجس  
 وعلى القول الآخر ينجس وهو مذهب الإحنيفة وأحمد في المشهور عن  
 أصحابه لكن عند هؤلاء أهل طهر اللبن بالفضلة قوله في مذهب

دون الآخر